DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

دور المرجعية الدينية في دعم بناء الدولة العراقية

بعد سنة 2003

عمار ياسر عبد ناصر*

المديرية العامة لتربية المثنى

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/4/20

تاريخ التعديل : -----

قبـول النشـر: 2021/5/2

متوفر على النت: 2022/2/17

الكلمات المفتاحية :

المرجعية الدينية

بناء الدولة العراقية

الملخص

عشية احتلال الامريكان للعراق ليلة التاسع من شهر نيسان سنة 2003، وما رافق ذلك من اسقاط تمثال الطاغية صدام حسين في ساحة الفردوس وسط بغداد، وانهيار مؤسسات الدولة وغياب سلطة القانون، ما دعا فقهاء الشيعة الى السعي الى ارساء دعائم بناء الدولة العراقية الجديدة، وهذه الحالة تحتاج الى رؤية سياسية واضحة تبنى عليه الدولة، فاصدر مكتب السيد السيستاني في النجف بيان بتاريخ 15 نيسان 2003 حول الأوضاع في العراق، حث فيه المؤمنين القادرين على أخذ المبادرة لحماية ارواح الناس وممتلكاتهم.

عندما عاد السيد محمد باقر الحكيم الى العراق بعد ثلاث وعشرين سنة قضاها في المهجر، ذلك بتاريخ 10/ 5/ 2003،كان أول الداعين الى الاسراع بإقامة نظام حكم وطني عراقي مستقل، إذ عمل السيد الحكيم على مواجهة مشروعين أساسيين في العراق، الأول: مشروع الحفاظ على الوجود السياسي والقانوني للدولة العراقية السابقة ونظامها السياسي ونخبتها الحاكمة، والمشروع الثاني: مشروع الاحتلال الأمريكي وأدواته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، في المقابل طرح الحكيم مشروعين بديلين، الأول: مشروع بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي ودستورها، والمشروع الثاني: مشروع مقاومة الاحتلال الأمريكي بكل الوسائل، إلا انه لم يرجح المقاومة المسلحة في تلك المرحلة.

بعدها قام السيد السيستاني بخطوات مهمة لضمان نجاح المشروع السياسي الذي طرحه، ومنها؛ التعبئة الجماهرية والتحرك الشعبي، واشراك الامم المتحدة في العملية السياسية، فيما كان للمرجعيات الشيعية دوراً في وضع الاسس الديمقراطية السليمة، التي يمكن أن تكون حجر أساس لمشروع سياسي يمثل اتفاق الاغلبية الشيعية، وأكدوا فقهاء الشيعة فيها: (أن الواجب الديني يحتم عليهم المشاركة في التصويت)، فجرت أول ممارسة انتخابية برلمانية في تاريخ العراق المعاصر، وبعد انتهاء الممارسة الانتخابية، تشكيل حكومة تمثل ائتلافاً وطنياً.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

بعدما كان للمرجعية الدينية في النجف دوراً كبيراً في التصدي للاحتلال البريطاني للعراق سنة 1914، وما اتبع ذلك من تحديات، كانت المرجعية الدينية حاضرة ومؤثرة فيها، حتى اصدارها فتاوى الجهاد، ومسكها لزمام احداث ثورة العشرين الكبرى في العراق سنة 1920.

بعد وضع اسس بناء الدولة العراقية الحديثة، ومحاولات اجراء انتخابات لأول مجلس تأسيسي في العراق، وتصدي فقهاء الدين الشيعة عبر اصدار فتاوى تحرم المشاركة في الانتخابات، كانت نقطة التحول في العلاقة بين ساسة العراق الجدد

*الناشر الرئيسي : E-mail : amar2324@gmail.com

ومجتهدي الشيعة، الذين عمدت الحكومة العراقية على تسفيرهم سنة 1922.

وسعت تلك الاحداث الفجوة بين المرجعية الدينية التي كانت تناضل من اجل استقلال وحرية الشعب العراقي، وبين ساسة الدولة، التي استمرت عقدين ونصف تقريباً، ما جعل الاحداث اللاحقة تفرض تدخل المرجعية الدينية والحوزة العلمية في الواقع السياسي مجدداً، الا إن الظروف لم تكن مهيأة لان تترك المرجعية بصماتها، نتيجة هيمنة العسكر على مقاليد السلطة ببغداد خلال المدة الممتدة بين (1958-2003).

بعد زوال المبررات، ووجود معطيات جديدة، سيما بعد التغيير الذي حصل في العراق بعد سنة 2003، أصبحت المرجعية الدينية أمام تحديات تفرض عليها التدخل لحفظ النظام، وحقن الدماء، والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، وطرح البديل المناسب في رسم معالم بناء الدولة بشكل يناسب ضمان الحقوق التي غيبت طيلة ثمانية عقود خلت، وبين مسؤوليتها في الحفاظ على الدولة من الانهيار العام.

إذ تتلخص أهمية البحث بالمعالجات التي طرحتها المرجعية الدينية لمعالجة الاوضاع بعد التغيير، وبيان دور الشخصيات التي تصدت لدعم بناء الدولة؛ وأهمها السيد علي السيستاني، والسيد محمد باقر الحكيم، وأهم المشاريع السياسية، التي طرحتها المرجعية الدينية والقوى السياسية الشيعية، والاطلاع على ملامح نظرية السيد السيستاني في دعم بناء الدولة العراقية.

أوضاع العراق عقب التغير سنة 2003

بعدما تمكنت قوات الاحتلال الامريكي من دخول بغداد عشية ليلة التاسع من شهر نيسان سنة 2003، وما رافق ذلك من اسقاط تمثال الطاغية صدام حسين في ساحة الفردوس وسط بغداد، الذي كان إيذاناً ببدء مرحلة جديدة ليس في تاريخ العراق فحسب، إنما كانت لها امتدادات واسعة على المنطقة العربية والإسلامية بشكل عام، أدت القيادات الشيعية دوراً أساسياً وفاعلاً في تجنب العراق ويلات الاحتلال الامريكي للعراق، إذ استطاعت توظيف تداعيات حرب الاحتلال لما فيه مصلحة البلاد وشعبه، وتميزت حقبة ما بعد تغيير النظام العراقي سنة 2003، بحالتين متناقضتين هما[1]:

الحالة الأولى: حالة انهيار مؤسسات الدولة وغياب سلطة القانون، وهو يؤدي في كل المجتمعات مهما بلغت من الرقي والتقدم إلى شيوع الفوضى، واستغلالها للقيام بأعمال إجرامية كالسرقة والنهب والقتل وغيرها، وهذا ما حدث في العراق مباشرة بعد تغيير النظام 2003، فضلاً عن ذلك فأن المجتمع العراقي مجتمع عشائري تسود فيه روح الانتقام والأخذ بالثأر إذ تهيأت الفرص للأخذ بثاراتهم، ولو استمرت لدمرت ركائز المجتمع العراقي، ومزقت تركيبته وتحلل نسيجه.

الحالة الثانية: حالة دعم بناء الدولة، وهذه الحالة تحتاج إلى رؤية سياسية واضحة لما يمكن أن تبنى عليه الدولة، وشكل نظامها السياسي، والآليات التي تقود إلى تشكيله، وكانت أمام الشعب العراقي والمهتمين بشؤونه السياسية نماذج وأشكال متعددة للنظم السياسية المتعمدة في دول العالم، لاسيما دول المنطقة، وكان بالإمكان اختيار أحدها لتأسيس الدولة العراقية، وكان كل من السيد علي السيستاني والسيد محمد باقر الحكيم من الأطراف التي تمتلك رؤية خاصة وفاحصة في إنشاء النظام السياسي الأمثل للدولة العراقية الجديدة.

فكان مكتب السيد السيستاني في النجف سباقاً في إصدار بيان عقب انهيار النظام مباشرة بتاريخ 15 نيسان 2003 حول الأوضاع في العراق، حثّ فيه المؤمنين القادرين على أخذ المبادرة لحماية أرواح الناس وممتلكاتهم، وتطبيق النظام والقانون والانضمام إلى القوات النظامية، ورفض المخططات التي تدعو إلى الطائفية والقومية في محاولة لمسك زمام الأمور، والسيطرة على المدن العراقية التي عمتها الفوضى، وانتشرت فيها عمليات العنف والسلب والنهب للممتلكات العامة والخاصة، وبعد ثلاثة أيام، أي يوم 18 نيسان، أصدر مكتب السيد السيستاني في

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

لندن بياناً موجهاً إلى العراقيين جميعاً، يتكون من مقدمة وعشر نقاط:

إذ أن المقدمة عكست رأي المرجعية الدينية في الأحداث السياسية، ويمكن إيجاز بنود البيان في النقاط التالية[2]:

1. معارضة الاحتلال، وعدم استمرار وجود القوات الأجنبية، ورفض تعيين حاكم أجنبي في العراق.
2. تحميل قوات التحالف مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية، واتهامها بعدم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الأمن والاستقرار، وعدم السماح للفوضى بالانتشار والازدياد والتصعيد.
3. استعراض الأحداث التاريخية، وبالتحديد أحداث ثورة 1920 في إشارة إلى طبيعة المواجهة التي حصلت بين فقهاء الشيعة، وقوات الاحتلال البريطانية، إذ دعا مجتهدو الشيعة الكبار آنذاك إلى الجهاد ضد الاحتلال ومقاومته من أجل الاستقلال، فجاء هذا العرض كرسالة تحذيرية موجهة إلى القوات المحتلة، بأن باب الدعوة إلى الجهاد سيبقى مفتوحاً، ويمكن اللجوء إليه عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك.
4. التشديد على منع استعمال القوة ضد قوات الاحتلال، وعدم اللجوء إلى العنف بكل أشكاله ومهما كانت اسبابه، على الرغم من اللغة التحذيرية التي احتواها هذا البيان.

أما المحورين الأساسيين الذي تضمنهما البيان، فهما:

المحور الاول: تنظيم المجتمع سياسياً.

المحور الثاني: بناء المجتمع دينياً.

إما الشؤون السياسية والإدارية فتضمن البيان التوجهات التالية:

1.الدعوة إلى انشاء مجلس بلدي في كل محافظة من أجل إحلال النظام والقانون.

2.المطالبة بسحب كل الاسلحة من أيدي عامة الناس.

3.التحذير من خطر تسلل عناصر حزب البعث إلى المناصب الحكومية.

إما الشؤون الدينية والاجتماعية التي جاءت في البيان، تضمنت التوجهات التالية:

1.دعوة ممثلي المرجعية الدينية ووكلائها إلى إقامة صلاة الجمعة في كل مناطق العراق، على وفق الشريعة الإسلامية وبعدها تطبيقاً لـ(مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

2. الدعوة إلى المحافظة والعناية بالتراث العراقي الديني والحضاري، لاسيما بعد أن تعرض المتحف العراقي للنهب، وانتشرت عمليات تهريب الآثار العراقية إلى الخارج.

موقف المرجعية الدينية من المشروع الامريكي

احتلت الولايات المتحدة العراق تحت شعار (تحرير الشعب العراقي)، بحجة تأسيسها نظاماً بديلاً قائماً على أسس الديمقراطية، لكن أثبتت الوقائع أن الادارة الأمريكية لم تكن مهيأة للمهمة التي قامت بها، وانها كانت غير مستعدة لتوفير الموارد الضرورية لتطبيق ما كانت تدعو إليه من نشر الديمقراطية وتطبيق الحرية في البلدان العربية[3].

في مقابل ذلك، استطاع السيد السيستاني تحقيق الديمقراطية بتلك الفترة نفسها في العراق، من خلال تمسكه برؤيته: (**تطبيق الديمقراطية بالكامل في عملية بناء الدولة العراقية**)، وهذا الموقف أدخل صناع القرار الأمريكيين في نقاش حول ما تعنيه الديمقراطية، فعندما ادركت سلطات التحالف إن فقهاء الشيعة من الممكن أن يقوموا بدورٍ سياسي مهمٍ في ظل الاحتلال الامريكي للعراق، وكان هذا الاكتشاف مزعجاً لهم، فهم يواجهون صورة متناقضة وغير مريحة: (انها صورة لفقهاء ملتزمين بالإسلام، ولكنهم في الوقت نفسه يبدون اكثر تحمساً للديمقراطية من الدولة التي احتلت العراق، وواعدة بالحرية والديمقراطية)[4]، وتنقل الكاتبة نجوى صالح عن الكاتب (Whitelaw) بخصوص الموقف الإيجابي للسيد السيستاني ودعوته إلى الديمقراطية: "فالسيستاني وإن كانت واشنطن تنظر إليه على أنه قائد لثورة في عراق يزداد عنفاً، ومواقفه قد تربك جدول المواعيد التي وضعتها إدارة بوش، وربما يشعل فتيل

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

تظاهرات في الشارع العراقي، وتتحول إلى أعمال عنف وشغب لكن اعماله تثبت أيضاً أنه في واقع الأمر يقود أتباعه من المؤمنين نحو فهم للديمقراطية ضمن الأعراف الإسلامية"[5]، إذ أصيبت سلطات التحالف بحالة من الإحباط والإرباك؛ لانهم لا يستطيعون التكهن بتحركات السيد السيستاني ومواقفه التالية، فيبين أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية بأنه: (يشك في أن احداً يفهم ما سيقوم به السيستاني)[6].

ويوضح (الكاتب فتاح) في مقاله كيف أن امريكا اضطرت للرضوخ لخطة السيستاني، وترك ما خططت له جانباً، فقال: (بدعوة واحدة فقط في شهر تشرين الثاني الماضي (2003) استطاع آية الله العظمى علي السيستاني أن يقضي على خطة الأمريكيين في طريقة نقل السلطة إلى العراقيين!!)، إذ أصدر السيد السيستاني فتوى بتاريخ 29/ 6/ 2003، أسقط بها صلاحيات سلطات التحالف أو أية جهة أخرى في تعيين لجنة لكتابة الدستور، ورفض الخطة الأمريكية ابتداءً ثم أصر على إجراء الانتخابات الشاملة، ليشارك فيها كل عراقي في سن الانتخاب، واختيار ممثلين للمجلس التشريعي الذي سيكتب الدستور، واشترط أيضاً أن يتم الاستفتاء الشعبي عليه، ويطالب المشروع بما يأتي[7]:

1. **إجراء انتخابات عامة لتأسيس الجمعية الدستورية.**
2. **تقوم الجمعية العامة بكتابة الدستور.**
3. **تجري المصادقة على الدستور باستفتاء عام.**

فيما كان السيد محمد سعيد الحكيم[8] يرى: (**إن خطتها** -أي المؤسسة الدينية- **تتمحور في إجراء انتخابات حقيقية ووطنية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات سيادة ومستقلة على أرض الواقع**)، وشدد السيد الحكيم على: (**إن هدف** -المؤسسة الدينية- **هو توحيد الصف الوطني والتأكيد على الارادة الوطنية**)[9].

فيما أيد الشيخ محمد إسحاق الفياض[10] إجراء الانتخابات في العراق، كونها إحدى مظاهر الديمقراطية، قائلاً: (**الانتخابات تمثل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح نحو بناء عراق حر وتحقيق العدالة والاستقرار للعراقيين**)، إن تصريح الشيخ الفياض مبني على القناعة القائلة بأن حكومة منتخبة فقط هي من ستمتلك السلطة والشرعية بتخويل من الشعب[11].

وحدد السيد محمد باقر الحكيم -في خطاب ألقاه في مرقد الإمام علي (عليه السلام) بالنجف بتاريخ 15/ 5/ 2003- الأهداف، ورسم السياسات العامة التي تحرك على أساسها، وخط المبادئ التي يجب إتباعها لأجل تغيير المعادلة التي حكمت العراق، وظلمت شعبه، مع عدم استقرار الوضع في العراق الذي انعكس على المنطقة كلها، وكان السيد الحكيم يدعو إلى ضرورة إقامة حكومة عراقية تمتلك مجموعة من الخصائص، أهمها[12]:

1. **أن تكون حكومة منتخبة من قبل الشعب.**
2. **أن تكون ممثلة لجميع أطياف الشعب العراقي.**
3. **تعتمد على دستور مقر من قبل الشعب.**
4. **الدستور يعطي الحريات ويضمن الحقوق.**
5. **تنتهج العدالة في توزيع الثروات العامة.**

بعدها أقرت واشنطن مشروعاً آخر للخروج من الازمة، إذ قامت باستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي رقم (1511) يحدد تاريخ 2003/11/15، كموعد نهائي لتقديم جدول زمني للعملية السياسية، أدرك فقهاء الشيعة في النجف، وكذلك الأوساط السياسية الشيعية، إن اتفاقية (15 تشرين الثاني) موجهة للمرجعية الدينية أساساً، فبدأت التحركات السياسية، إذ قام السيد عبد العزيز الحكيم بزيارة إلى السيد السيستاني في مكتبه بالنجف، وأعلن بعدها: (إن السيد السيستاني يرى في الاتفاقية تغييباً كاملاً للشعب العراقي)، أما من جهته بين السيد عبدالعزيز الحكيم[13] أنه: (لن يكون ملزماً بالاتفاقية)، فكان هذا حسب السيد الحكيم: (يعد تهديداً خطيراً وهو الأول من نوعه منذ التاسع من نيسان ينم عن صلابة الموقف الشيعي

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

الغاضب)[14]، وأورد مكتب السيد السيستاني أسباب تحفظه على الخطة المقترحة[15]:

أولاً: انها تنبني على إعداد قانون الدولة العراقية فترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضفي عليه صفة الشرعية، وانما لابد من عرض هذا الغرض على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

ثانياً: إن الآلية الواردة فيها لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تتضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثلاً حقيقياً، فلابد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً من إرادة العراقيين، ويمثلهم بصورة عادلة، ويكون بمنأى عن أي طعن في شرعيته، ولعله كان بالإمكان إجراء الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية مع بعض الضمانات الأخرى.

بذلك استطاع فقهاء الشيعة توظيف ما جاء في اتفاقية (15 تشرين الثاني) لضمان مصالح العراقيين، وقاموا بخطوة تعد من أقصى درجات المخاطرة في القرار السياسي، إذ طرحوا مشروعاً بديلاً تضمن أمرين مهمين[16]:

1. اقتراح آلية اعتماد بيانات البطاقة التموينية لإجراء الانتخابات الشاملة، كبديل مؤقت عن الإحصاء السكاني، وجاء هذا المقترح استناداً إلى دراسات قدمت إلى المرجعية الدينية من قبل خبراء عراقيين في (وزارة التجارة والجهاز المركزي للإحصاء) في العراق، فسحب بذلك البساط من تحت أقدام الذين يتمسكون باستحالة إجراء الانتخابات لعدم إمكانية إجراء احصاء سكاني.
2. اشترط أن يقوم المجلس التشريعي الانتقالي، والذي يجب أن يكون منتخباً بالانتخابات العامة بدلاً عن الانتخابات الجزئية بالمصادقة على الدستور المؤقت.

عللت المرجعية الدينية إصرارها على موقفها في هذا التعديل بجواب صدر من مكتب السيد السيستاني، رداً على سؤال لمراسل وكالة (أنباء أسوشيتد برس) الأمريكية ، وتضمن الجواب: (في وضع العراق الحالي لا توجد أية جهة يمكنها أن تقوم باختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور بصورة مقبولة من الجميع، إذ يتمثل في المجلس المشكل جميع شرائح المجتمع العراقي تمثيلاً عادلاً، انما من المؤكد إن المصالح الشخصية والفئوية والعرقية والحسابات الحزبية والطائفية ستتدخل بصورة أو بأخرى في عملية الاختيار، ويكون المجلس المشكل فاقداً للشرعية، ولا يجدي عندئذ إجراء الاستفتاء على ما يضعه من الدستور بـ(نعم) أو (لا)، فلا بديل عن إجراء انتخابات عامة لاختيار اعضاء المؤتمر الدستوري)[17].

لم يكتف فقهاء الشيعة بإصدار الفتاوى المؤيدة للمشاركة في الانتخابات، إنما جعلوا المطالبة بانتخابات عامة من أجل كتابة الدستور تكليفاً شرعياً على كل مؤمن ومؤمنة، وهنا أصبح لزاماً على الشيعة، أن يسمحوا لإمضاء هذا الحكم وتطبيقه، ويترتب على موقفهم حينئذ عدم الموافقة على دستور دائم مكتوب من أي طرف كان، ما لم يكن هذا الطرف مجلساً منتخباً من قبل الشعب، ويترتب عليه أيضاً رفض أية حكومة تنبع من هذه العملية كونها غير شرعية، وهذا يعني إن الجماهير يجب أن تكون على وعي تام بما يخطط لمستقبلها[18].

الشخصيات التي ساهمت بدعم بناء الدولة

تميزت حقبة ما بعد تغير نظام البعث في العراق، والذي فرض سيطرته بالقوة على البلاد، وحاول بكل ما يملك من مقومات الدعم الخارجي والداخلي على إنهاء دور المرجعية الدينية في العراق، لكن وبعد (35) عاماً من القتل والتشريد والتهجير والإعدامات لفقهاء ونخب العراق، كانت الظروف في العراق ما بعد سنة 2003 مؤاتيه لأن تحقق صحوة شيعية في العراق ألقت بظلالها على الواقع الشيعي في الدول العربية والإسلامية، إذ وضع لبناتها الأساسية ورسم خطوطها السياسية السيد علي السيستاني والسيد محمد باقر الحكيم.

دور السيد علي السيستاني في دعم بناء الدولة

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

هو السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني المشهور بـ(**السيستاني**)، ولد بمدينة مشهد الإيرانية، (1349هـ-1930م) ويأتي لقبه بالسيستاني نسبة إلى محافظة سيستان في إيران، إذ سكنها جده السيد محمد في العهد الصفوي، حينما تم تعيينه بمنصب شيخ الإسلام في مدينة نيك شهر، وعاشت ذريته فيها فترة، قبل الانتقال إلى مدينة مشهد[19].

بدأ حياته العلمية وهو في الخامسة من العمر في مدرسة دار التعليم الديني لتعلم القراءة والكتابة، وفي سنة 1941 بدأ بتوجيه من والده بقراءة مقدمات العلوم الدينية، وفي سنة 1949 هاجر إلى مدينة قم لإكمال دراسته، فدرس الفقه والأصول، وفي سنة 1951 هاجر إلى النجف، وحضر بحوث السيد الخوئي وحسين الحلي في الفقه والأصول ولازمهما مدة طويلة، وحضر أيضاً بحوث السيد محسن الحكيم، في سنة 1961 عزم علي السفر إلى مسقط رأسه مشهد، وكان يحتمل استقراره فيها إلا انه استثنى عن ذلك الأمر، فكتب له أستاذاه السيد الخوئي والشيخ الحلي شهادتين ببلوغه درجة الاجتهاد، وكتب الشيخ أغا بزرك الطهراني شهادة أخرى يطري فيها علي مهارته في علمي الحديث والرجال، تميز السيد السيستاني بتفوقه، مما أهله أن يكون المرجع الأعلى بعد وفاة الخوئي سنة 1992[20].

تعرض السيد السيستاني إلى مضايقات مستمرة من قبل نظام البعث، إذ تم اعتقاله عقب الانتفاضة الشعبية سنة 1991، وأغلقت مدرسته العلمية في مسجد الخضراء، وتعرض للعديد من محاولات الاغتيال في حينها، ووضع تحت الاقامة الجبرية في المدة الممتدة بين سنتي (1994 - 2003)، وعلى الرغم من عزلته وعدم إمكانيته الاتصال بالمجتمع، كان له نفوذ كبير وتأثير مميز على شيعة العراق وخارجه ايضاً.

وبسبب نفوذه القوي أصبح السيد السيستاني الزعيم الروحي لغالبية الشعب العراقي منذ سنة 2003، وبما أن موقفه هو عدم الدخول المباشر في السياسة، الا أن غياب السلطة، ووجود الاحتلال، وتسارع الأحداث السياسية والأمنية، جعلت منه رجل سياسي من الطراز الأول، ظهر على مسرح الأحداث كقوة رئيسية في العراق الجديد، إذ صارت كلماته أكثر تأثيراً في السلطة، وعلى مسار الأحداث في العراق من تأثير قوات الاحتلال الامريكي، التي لم تقدر بشكل جيد قوة وتأثير فقهاء الشيعة[21].

يلتزم السيد السيستاني موقفاً وسطاً إذ يرى: (**أن صلاحيات الحاكم الشرعي الفقيه في حدود حفظ المصالح العامة، وحفظ الحقوق**)، فلم يكن يراها بالسعة التي يراها السيد الخميني، ولا بالضيق الذي يراه السيد الخوئي، وورد في جواب له على سؤال حول رأيه في سعة ولاية الفقيه: أهي مطلقة أم مقيدة؟ أجاب ما نصه: (**تثبت الولاية في الأمور العامة التي يتوقف عليها حفظ النظام الاجتماعي للفقيه العادل المتصدي لإدارة الأمور العامة المقبول عنه عامة الناس**)[22]، وهو رأي يخالف رأي السيد الخميني في الاستدلال النصي على ولاية الفقيه، فيما يلتزم السيد السيستاني الاستدلال العقلي، وتفيد الفقرة الأخيرة (المقبول عند عامة الناس) بزوال طابع النصوص عن ولاية الفقيه، بتمسكه برضا العامة[23].

أصدر مكتب السيد السيستاني بتاريخ 18 نيسان 2003 بياناً تضمن أمرين يعكسان رأيه الخاص في حدود الولاية العامة للفقيه، وهما.

1. التأكيد على عدم سعي المرجعية لتسلم القيادة السياسية للدولة في العراق.
2. منع فقهاء الشيعة من تولي أي منصب سياسي في الدولة.

وكان للسيد السيستاني جواب على سؤال وجه إليه من قبل (مجلة دير شبيجل الألمانية) بخصوص رغبته في إقامة (دولة يحكمها الفقيه)، فقال: (سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت انها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي، وأنها ترتأي لرجال الدين أن يناوأ بأنفسهم عن تسلم المناصب الحكومية)[24]، وبذلك فهو لم يبين في أي من فتاويه وكتاباته بأن رجال الدين لهم حق إلهي في تسلم السلطة.

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

فيما صرح مقرب من مكتب السيستاني لإحدى وسائل الاعلام: (بأن دولة إسلامية على غرار تلك التي في إيران هي ليست ما يريده شيعة العراق وفقهائهم، إنما يريدون حكومة غير دينية لكنها تحترم الإسلام، وإن عدداً قليلاً من العراقيين فقط يريدون ثورة إسلامية وحكومة ولاية الفقيه، إذ ليست هناك رغبة لدى الأكثرية في استنساخ نظام الجمهورية الإسلامية)[25].

ويرى السيد السيستاني: (**إن الهدف من إقامة الدولة هو لإقامة النظام الاجتماعي وتطبيق القانون**)[26]، كما جاء في أطروحة النايئني، وهذا الهدف يبدو واضحاً في الفتوى الأولى التي أصدرها السيستاني بعد التغيير سنة 2003، التي دعا فيها للسيطرة على الأوضاع، وإعادة النظام إلى المدن العراقية كافة.

ومن أجل إرساء النظام الديمقراطي في العراق، بذل السيد السيستاني جهوداً كبيرة من أجل تطبيق مبدأين أساسيين لتأسيس نموذج ديمقراطي ناجح، وهما:

المبدأ الأول: حق الشعب في اختيار الحكومة، وآلية تحقيق هذا الحق تتمثل بإجراء الانتخابات العامة.

المبدأ الثاني: حق الشعب في التشريع، وآلية تحقيق هذا الحق تتمثل بكتابة الدستور، وسن القوانين من قبل ممثلين منتخبين من الشعب.

وهذان المبدآن اللذان يعدان الحجر الأساس في النظام الديمقراطي، ويشكلان دليلاً على أن السيد السيستاني يتبنى تطبيق الديمقراطية وآلياتها ولا يرفضها، جاعلاً منها أمراً مشروعاً لا يتعارض مع مبادئ الإسلام، مبتعداً عن استعمال المصطلحات المتعارف عليها في نظريات الإسلاميين السياسية كـ(البيعة والشورى)، فهدفه من تأسيس النظام السياسي، يتمحور في إقامة دولة مستقرة، يختار فيها المواطنون حكومتهم وقيادتهم، وإن هذه الآليات تمكن الشعب من تحقيق أهدافه، وإن الدافع وراء تبني السيد السيستاني الآليات الديمقراطية، هو التأكد على عدم سعيه لإقامة حكومة إسلامية يكون الفقهاء على رأس قيادتها[27].

أفتى السيد السيستاني بوجوب الانتخابات، إذ جاء في فتواه التي صدرت بتاريخ 29 حزيران 2003، وطالب فيها بإجراء انتخابات عامة وحرة لانتخاب المجلس التشريعي، الذي توكل إليه مهمة كتابة الدستور، وهذا يعني أنه أفتى بإرساء مبدأ الديمقراطية الذي يقوم على حرية الاختيار على وفق مبدأ المصلحة العامة[28].

تكمن أهمية هذه الفتوى، انها تتحدث عن حقوق غير قابلة لتحويل ملكيتها، (شخص واحد يعني صوت واحد)، وعن دستور يكتبه مجلس نواب ينتخب اعضاؤه، ويتم التصديق عليه في استفتاء شعبي عام، وبذلك تمكن السيستاني من أن يطرح مشروعاً، ويكسب له تأييداً شعبياً لطالما ظل حلماً يراود أفكار الإسلاميين الشيعة، ألا وهو إقامة نظام ديمقراطي يحوز على مواقفة الفقهاء وحمايتهم له، هذا الدمج بين الدين والسياسة الذي أوجب على المسلمين المشاركة في تقرير طبيعة الحكومة التي ستحكمهم، وتتوافق رؤية السيستاني في مبدأ حرية الشعب في انتخاب الحاكم مع مبدأ الشورى لتشكيل مجلس تشريعي له حق سن القوانين والتشريعات، الذي استمد مشروعية الانتخاب حسب رأي السيد السيستاني من مبدأ سد (**منطقة الفراغ**)، المبدأ الذي طرحه السيد محمد باقر الصدر في التشريع الإسلامي لاختيار شكل النظام السياسي.

دور السيد محمد باقر الحكيم في دعم بناء الدولة

هو السيد محمد باقر بن السيد محسن بن السيد مهدي الطبطبائي الحكيم المشهور بـ(**شهيد المحراب**)، ولد في النجف، (1939-2003م/ 1358-1424هـ)، وهو ابن المرجع الاعلى للشيعة السيد محسن الحكيم، تلقى علومه الأولية في كتاتيب النجف، ثم دخل مرحلة الدراسة الابتدائية في مدرسة منتدى النشر الابتدائية، أنهى فيها الصف الرابع، وبدأ الدراسة بالحوزة العلمية سنة (1370هـ-1951م)، ثم دروس السطوح العالي سنة

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

(1375هـ/1955م)، وبعدها حضر درس خارج الفقه والأصول لدى السيد الخوئي والسيد محمد باقر الصدر، نال في أوائل شبابه شهادة اجتهاد في علوم الفقه وأصوله وعلوم القرآن من الشيخ مرتضى آل ياسين، وذلك في سنة (1384هـ/1964م)[29].

تم انتخابه سنة 1964 ليكون أستاذاً في كلية أصول الدين ببغداد، يدرس مواد: (علوم القرآن، والشريعة، والفقه المقارن)، استمر حتى سنة (1975م-1396هـ)، إذ توقف عن التدريس في الكلية، بعدما تمت مصادرتها من قبل حكومة حزب البعث، وللسيد الحكيم عشرات المؤلفات ومن أهمها: علوم القرآن، الحكم الإسلامي بين النظرية والتطبيق، المجتمع الإنساني[30].

عندما تأسست جماعة العلماء[31] في النجف، اختير عضواً في اللجنة المشرفة على مجلة الأضواء الإسلامية، وكان عضواً مؤسساً لحزب الدعوة، حكم عليه بالإعدام سنة 1980، فغادر العراق نحو سوريا ثم إيران، وكانت أبرز فعالياته في إيران اختياره رئيس المجلس الأعلى للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ونائب رئيس المجلس الأعلى للمجمع العالمي لأهل البيت، ورئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق سنة 1986، والقائد العام لقوات بدر -الجناح العسكري- للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية[32].

عاد السيد محمد باقر الحكيم إلى العراق بعد ثلاث وعشرين سنة قضاها في المهجر، ذلك بتاريخ 10/ 5/ 2003، وكان يوم دخوله يوماً مشهوداً في تاريخ العراق إذ استقبله الملايين من أبناء شعبه، وكان أبناء الشعب يهتفون باسمه في كل مدينة أو قرية يمر بها من البصرة فالناصرية ثم السماوة فالديوانية حتى النجف، استمرت هذه المسيرة لمدة خمسة أيام، وكان لهذا الاستقبال المهيب الأثر الكبير في قلوب الأمريكان والمتحالفين معهم، كان للسيد الحكيم ترحيباً حاراً من قبل فقهاء النجف، وطلاب الحوزة العلمية، أصبح السيد الحكيم إمام جمعة النجف بعد وصوله.

عندما عاد إلى العراق، كان أول الداعين إلى الاسراع بإقامة نظام حكم وطني عراقي مستقل، إذ قال في خطاب له بعد عودته: (**أن العراقيين يرغبون في حكومة مستقلة، وانهم لن يقبلوا بأي حكومة تفرض عليهم من الخارج**)، ودعا أيضاً إلى: (تشكيل حكومة ديمقراطية تمثل الشعب العراقي برمته)، وأوكل مهمة النشاط السياسي المباشر، وتمثله السياسي في مجلس الحكم العراقي المؤقت إلى أخيه السيد عبدالعزيز الحكيم[33].

دّون السيد الحكيم آراءه السياسية القائمة على مبدأ ولاية الفقيه عندما كان في إيران في كتابه: (الحكم الإسلامي بين النظرية والتطبيق)، وفي كتاباته الاخرى، كما يخلص إلى ذلك الباحث مصطفى الموسوي في دراسته لفكر السيد الحكيم السياسي، فيقول: (نستطيع إن نقول أن آية الله الحكيم آمن بأن النظرية الإسلامية قادرة على صياغة نموذج للحكم أولاً، وأن إقامة حكومة إسلامية على رأسها ولي فقيه من ضرورات الدين)[34].

لجأ السيد الحكيم إلى الدليل العقلي لإثبات القيادة السياسية للفقيه في عصر الغيبة الكبرى، إضافة إلى الأدلة النقلية التي تبين مواصفاتها، فالعقل في رأيه يوجب أن تعرف الأمة القيادة الحقة، ويؤكد إن حكم الفلاسفة العقلاء الحكماء هو الضمانة الأكيدة لعدم الانحراف بالسلطة، وهو العامل الأكيد في استقرار الوضع السياسي بما فيه خير الجماعة وسعادتها، ويرى أن السياسة حكمة، والحكمة تقتضي عقلاً كبيراً، وخبرة كبيرة، وتجربة ونزاهة بمستوى المسؤولية، فأن لم يكن القائد بهذه المواصفات، فلا ينبغي له التصدي لأمانة الحكم[35].

ويرى السيد الحكيم: (إن عملية اختيار القائد الذي يتمتع بهذه المواصفات تتم باختيار الشعب له، وفي حالة التزاحم بين الفقهاء، فللشعب أن يختار أحدهم أو مجموعة منهم، أو أنه يرد الأمر إلى الفقهاء أنفسهم ليختاروا من بينهم فرداً أو مجموعة أفراد)[36].

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

وفي الوقت نفسه كان السيد الحكيم يرى: (أن دور الأمة في الكشف عن الفقيه المجتهد لولاية أمر المسلمين لا يتعدى دور الكشف إلى الإنشاء، فالأمة لا تسند السلطة بوصف هذه السلطة للأمة أو للمجتهد الفقيه، إنما انكشف عن أهلية من يتحمل هذه الأمانة العظيمة بوصفه امتداداً لخط الانبياء، وامتداداً لخط الأئمة)[37].

ويرد الحكيم على من يفسر أية الاستخلاف في الارض: (***إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً***)[38]، بكونها انها تمنح الأمة حق إدارة شؤونها، بقوله: (إنها لا تعطي الحق لعامة الناس في إدارة شؤونهم، إذ لابد أن يكون الخليفة ذا مواصفات تتناسب مع عظم المسؤولية، وليس من المعقول أن يتولاها أي فرد)[39].

ويقارن السيد الحكيم بين النظام الإسلامي والنظام الوضعي من وجهٍ متعددة، منها: أسلوب انتخاب أعضاء المجالس التشريعية والقيادة، فهو يفترض شيوع الالتزام الديني بين مكونات الشعب، إذ يقول: (إن الناخب يدلي بصوته بأمانة، ولا يتأثر بالضغوط بسبب خشية الله تعالى، إذا يعد هذا النشاط في مجال سبيل الله تعالى، كذلك المرشح لأي مركز، فأنه لا يتنافس مع الاخرين تنافساً يخالف فيه المبادئ والقيم الإسلامية، ينسحب إذا رأى المرشح المقابل أكثر منه كفاءة، وأقدر منه في إدارة شؤون المركز الذي يتولاه، وبوجه عام فأن الإنسان المسلم، وفي أي موقع يضع أمامه الثواب والعقاب الأخريين في المقام الأول، ولا تأخذه في الله لومة لائم، مؤسساً في كل ذلك على القيم الإسلامية، ما يؤدي في النهاية إلى خدمة الشعب، وتحقيق المصلحة العامة، والفرق الآخر؛ هو في مصدر النظام، فالإسلامي مصدره من السماء، بينما الوضعي مصدره العقل البشري، فيترتب على هذا الأصل حينئذ أمور تتمثل في قيم وخصائص معينة تميز بينهما، والفرق الثالث؛ هو مصدر الرقابة على السلوك البشري في النظامين، فالرقابة في النظام الإسلامي ذات مصدرين؛ رقابة ذاتية أساسها خشية الله تعالى، وأن ثمة عقاباً وثواباً على سلوك الانسان، وهو ما يشكل ضمانة حقيقية لتقويم السلوك، ورقابة خارجية مبعثها عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، والتي يترتب عليها عقاب دنيوي، أما الرقابة في النظام الوضعي فهي رقابة واحدة، تتمثل في الخشية من مخالفة القوانين، والذي قد تكون فيه ثغرات تتم المخالفة من خلالها، ولذا يكون النشاط السياسي في ظل النظام الإسلامي محاطاً بضمانات أقوى من تلك الضمانات التي تحيط بالنظم الوضعية)[40].

مشاريع السياسية الشيعية في العراق بعد 2003

تميز العراق عن غيره من البلاد الإسلامية التي تأثرت في الصحوة الشيعية، كونه يمثل قطب الرحى في عمليتي التوجيه والتأثير، ولوجود المرجعية الدينية التي تمثل الزعامة الروحية للشيعة، وكان الأكثر تضرراً من تداعيات المراحل السابقة – الاحتلال العثماني والاجنبي والحكومات الملكية والشيوعية والبعثية- التي استهدفت التشيع بكل مقوماته، لذلك طرحت مشاريع سياسية تكاملية كثيرة للنهوض بالواقع الشيعي العراقي بعد تغيير النظام سنة 2003، ومنها.

المشروع السياسي لشهيد المحراب

تنبع أهمية السيد محمد باقر الحكيم من الخصائص الشخصية والموضوعية التي ميزته، فعلى الرغم من وجود شخصيات إسلامية سياسية عراقية بارزة عاصرت حركته، إلا أن السيد الحكيم -كان خلال مرحلة سقوط نظام سنة 2003- ، يمتلك مميزات (**قائد المرحلة**)، وكان ضماناً لتصاعد قوة التشيع والتيار الإسلامي ليس في العراق فحسب، انما في دول الشرق الاوسط التي يقطنها الشيعة.

إن الأعوام التي سبقت سقوط نظام البعث؛ والتي كان من المتوقع أن تكون زمام القيادة بيد السيد الحكيم، والتي سيؤثر خلالها ليس في مستقبل الشيعة العراقيين فحسب، إنما في مستقبل العراق برمته، ونظامه السياسي ودستوره وحكومته المنتخبة، إذ بدأ السيد محمد باقر الحكيم استراتيجيته الجديدة في مؤتمر المعارضة العراقية المنعقد بلندن سنة 2002،

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

واستمر بتنفيذها مع سقوط نظام صدام حسين، وتشكيل مجلس الحكم العراقي، وما بعدها من خطوات أثرت في اتجاهات الاحتلال الأمريكي سنة 2003، وفي الواقع السياسي العراقي الجديد[41].

إن السيد محمد باقر الحكيم فرض على المؤتمرين خلال مؤتمر لندن زيادة نسبة مشاركة الشخصيات الشيعية المعارضة التي تنسجم مع حجم الشيعة في العراق -65% من عدد السكان-، ومع ثقل المعارضة الإسلامية الشيعية، وظلت هذه النسبة معتمدة في مؤتمرات المعارضة اللاحقة -مؤتمر أربيل مطلع سنة 2003- مثلاً، وفي مجمل العملية السياسية بعد تغيير نظام صدام، والتي تحولت إلى أمر واقع رضخ له المحتلون أيضاً.

وأثناء عملية الاحتلال الأمريكي للعراق، كان صوت السيد الحكيم هو أكثر الاصوات تأثيراً داخل العراق وخارجه، أذ أثر موقف (**الحياد الإيجابي**) الذي اتخذه حيال معركة الأمريكان مع نظام صدام تأثيراً كبيراً في تجنيب الشيعة المحرقة، والذي دعم الموقف المشترك للقوى الإسلامية وقوى المعارضة الرئيسة، استناداً إلى موقف المرجعية الدينية في النجف[42].

وبعد سقوط نظام البعث، لم يكن الأمريكان يخفون هواجسهم من عودة السيد محمد باقر الحكيم إلى العراق، بالنظر لموقفه الرافض للاحتلال ومشروعه، إذ بات الحكيم القيادي العراقي المعارض الوحيد الذي كان قادة الاحتلال يترقبون عودته بتوجس، ولكنه عاد كأمر واقع أذعن له الأمريكان خلال مفاوضاتهم.

عمل السيد محمد باقر الحكيم خلال المدة الممتدة بين (2002-2003) على مواجهة مشروعين أساسيين في العراق، الأول: مشروع الحفاظ على الوجود السياسي والقانوني للدولة العراقية ونظامها السياسي ونخبتها الحاكمة، (وهي الدولة التي تتلخص بحكم النخبة التي تنتمي للأقلية السنية العربية التي تشكل 16% من عدد السكان)، والمشروع الثاني: مشروع الاحتلال الأمريكي وأدواته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وهو: (مشروع يهدف إلى إعادة بناء العراق وإنسانه، وصولاً إلى المنطقة الإسلامية برمتها على وفق المنهج الغربي)، وفي المقابل طرح السيد محمد باقر الحكيم مشروعين بديلين، وهما[43]:

المشروع الأول: مشروع بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي ودستورها، وتضمن:

1. **الاستقلال الكامل للدولة العراقية.**
2. **رفض التبعية للخارج بكل أشكالها.**
3. **رفض الاستبداد والطغيان والدكتاتورية.**
4. **استثمار آليات الديمقراطية.**
5. **تحقيق العدالة الاجتماعية.**
6. **رفض كل ألوان التميز القومي والطائفي.**
7. **تطبيق مفهوم المواطنة العراقية المتساوية في الحقوق والواجبات.**
8. **الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية وأحكامها في مجالات الحياة كافة.**
9. **أن العراق دولة عربية مسلمة، وما يترتب على ذلك من مبادئ وأصول.**

وكان حازماً في طرح هذا المشروع السياسي، وظل السيد الحكيم يعمل على منع أية ممارسات طائفية وقومية ربما تنشأ جراء ذلك، بالنظر لما يحظى به من مقبولية من قبل الأكراد والعرب السنة من غير المرتبطين بالنظام السابق.

المشروع الثاني: مشروع مقاومة الاحتلال الأمريكي بكل الوسائل، إلا انه لم يرجح المقاومة المسلحة في تلك المرحلة، وكان يرى: (أن أولوية المرحلة تكمن في المقاومة السياسية والإعلامية والمدنية، سواء من داخل السلطة المتعاملة مع الاحتلال أو من خارجها)، وكان مشروعه كما عبر عنه في ممارساته السياسية وخطبه، لاسيما (خطب صلاة الجمعة)

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

التي ألقاها بمرقد الإمام علي (عليه السلام)، مستوعباً الخطورة الشديدة التي يتضمنها المشروع الأمريكي في العراق على المستويات كافة، ولم يكن يتردد بمهاجمة الأمريكان في اللقاءات الخاصة والعامة، بالمقابل لم يكن الأمريكان يخفون انزعاجهم منه، على الرغم من اضطرارهم التعامل الإيجابي مع ممثليه، ولاسيما في مجلس الحكم، وهو السيد عبد العزيز الحكيم[44].

وجراء العملية الارهابية التي استشهد على إثرها السيد محمد باقر الحكيم بتاريخ 29/ 8/ 2003، وغيابه عن المسرح السياسي في العراق، يمكن تحديد الجهات الداخلية والإقليمية التي تعد الخاسرة نتيجة ذلك، وهي:

المرجعية الدينية إن استشهاد السيد محمد باقر الحكيم وجه ضربة قوية للمرجعية الدينية ومشروعها السياسي، سواء مشروع مقاومة الاحتلال أو مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة على أسس مختلفة كلياً عن الأسس التي بُني عليها مشروع (السلطة الطائفية في العراق) منذ حوالي 1350 عاماً، وهكذا وقع اغتيال السيد الحكيم في مرحلة حرجة للغاية من تاريخ العراق، وفي أشد المنعطفات التاريخية أهمية بالنسبة للعراق بنحو عام والشيعة بنحو خاص، ولعل هذا المنعطف الذي مثل مرحلة: (حصاد سنين العمل والجهد، وقطاف التجربة، وإعادة بناء العراق)، إذ شكل غياب السيد الحكيم كارثة سياسية على الشيعة[45].

دعاة التقارب السني الشيعي: عمل السيد الحكيم منذ بداية العقد الثامن من القرن العشرين على دعم مشاريع التقارب السني الشيعي، والوحدة الإسلامية على مستوى العراق والعالم الإسلامي، ولم يكن انتخاب السيد محمد باقر الحكيم في سنة 1992 رئيساً لـ(المجلس الأعلى للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية)[46]، والذي يضم في عضويته عدداً كبيراً من نخب وعلماء المسلمين السنة والشيعة من مختلف البلدان الإسلامية صادراً من فراغ، انما لما عرف عن السيد الحكيم من شخصية إسلامية وحدودية معتدلة، ولعلاقته الوثيقة بعلماء الدين والمفكرين الإسلاميين السنة في العراق والبلدان الإسلامية الأخرى، وكان من شأن استمرار السيد الحكيم بتطبيق رؤاه الوحدوية، تفتيت محاولات تمزيق النسيج العراقي طائفياً، ومحاولات تكريس سوء الفهم بين الخطاب الإسلامي الشيعي، والخطاب الإسلامي السني العربي.

لذا تعد عملية اغتياله (**ضربة في العمق**) للمشروع الوطني العراقي، لأن السيد الحكيم ظل طوال اثنين وعشرين عاماً، يمثل أهم شخصية قيادية معارضة لنظام صدام، وكانت مساهمته أساساً في ضرب دعائم النظام الحاكم في العراق، وبذلك احدث اغتياله ما يأتي[47]:

1. الأمر الذي يمكن أن يسمى بـ(**الفراغ القيادي**) في الوسط الإسلامي.
2. إضعاف الوجود الشيعي ومشروعه السياسي في العراق ودول المنطقة.
3. كاد أن تكون لحظة الاغتيال محاولة لإشعال فتنة طائفية بين السنة والشيعة.
4. إزاحة عقبة أساسية أمام المشروع الأميركي الشامل في العراق.

أضف إلى ذلك؛ إن عملية الاغتيال شكلت بيئة مناسبة لظهور مشاريع بعض الجماعات والشخصيات السياسية العراقية المغمورة لاسيما الشيعية، والتي اخترقت العملية السياسية بعد سقوط نظام صدام إلى الواجهة، هذه الجماعات التي كانت لا تمتلك الرؤية السياسية للتعامل مع التغيير الذي حصل في العراق سنة 2003، لكنها تسلقت العملية السياسية فيما بعد، وأصبحت جزءاً منها، بهدف تدمير العراق الجديد من الداخل، وبذلك أيقنت بأن ثقل السيد الحكيم، وتبنيه مشروع الدولة العراقية الجديدة، وتقدمه لقيادة العملية السياسية الإسلامية الشيعية، يمثل عقبة أمام صعودها السياسي باتجاه هرم السلطة.

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

إن معادلات الواقع العراقي ازدادت تعقيداً وتفاعلاً بعد سنة 2003، وعملت على تغييب رجل بحجم السيد الحكيم وعقليته وتأثيره، لذلك لم يكن اغتيال السيد محمد باقر الحكيم خارج إطار التوقع، لأن الكثير ممن كان يهمهم جداً أن لا يبقى السيد الحكيم حاضراً في مشروع إعادة تحديد هوية العراق ومستقبل شعبه، ولاسيما مستقبل الشيعة، لأن بقاءه يشكل عائقاً أمام تنفيذ مشروعاتهم[48].

المشروع السياسي للسيد السيستاني

قام السيد السيستاني بخطوات مهمة لضمان نجاح المشروع السياسي الذي طرحه من خلال إجراء انتخابات عامة في العراق، بعد ثمانية عقود من تعاقب الحكومات الملكية والعسكرية، التي لم تستند إلى نظام ديمقراطي حر، إنما كانت أنظمة شمولية في اغلبها، وحتى المجالس النيابية التي يتم انتخابها فإنها لا تمت إلى الصيغ الديمقراطية بصلة، ولذا استطاع السيد السيستاني من خلال هذه الخطوات انجاز مشروعه السياسي بعد عدة أشهر من انهيار نظام البعث سنة 2003، والذي تضمن عدة خطوات سياسية وجماهيرية عديدة، ومنها:

التعبئة الجماهرية والتحرك الشعبي: قام وكلاء المرجعية الدينية، وطلبة الحوزة العلمية، والنخب الشيعية المثقفة بحملة مكثفة لإيجاد وعي جماهيري، وذلك من خلال توضيح أهمية إقرار الدستور، وضرورة انبثاقه عن جمعية تأسيسية منتخبة، وحث الجماهير على التجاوب مع دعوات فقهاء وساسة الشيعة للمشاركة في الانتخابات، وبرزت قوة هذا التجاوب فيها بعد، حينما قررت الأمم المتحدة استحالة إجراء الانتخابات، وكادت أن تصل العملية السياسية إلى طريق مسدود.

استثمرت النخب الشيعية فرصة إجراء مباحثات في نيويورك لبحث دور الأمم المتحدة في العراق بعد نقل السيادة إلى العراقيين، من أجل الضغط على مسار هذه المباحثات، إذ يكون للأمم المتحدة دور قبل تسلم السيادة للعراقيين وليس بعدها، وبناءً على تأمين الأجواء الضاغطة قام السيد السيستاني باستقبال وفد من (عشائر محافظة المثنى) بتاريخ 2004/1/10، وكان لاستقبال هذا الوفد العشائري مغزى كبير، إذ إن الثورة التي قامت ضد الاحتلال البريطاني سنة 1920 اندلعت شرارتها الأولى من الرميثة، وأبدت عشائر السماوة والرميثة استعدادها التام للقيام بها من جديد، ونشرت هذه المقابلة للمرة الأولى في تاريخ الدولة العراقية في الصحيفة الصباح الرسمية في بغداد بنصها الكامل، وانتشرت اخبارها في الأوساط السياسية والاجتماعية، مفادها: (أن السيد السيستاني لن يستطيع مسك زمام الجنوب بعد الآن)، هذا في الوقت الذي أدركت فيه الإدارة الامريكية جيداً، إن السيد السيستاني يبقى القوة الوحيدة الأكثر تأثيراً في كبح جماح الجنوب العراقي[49].

وقف فقهاء الشيعة الثلاثة الكبار في النجف (الحكيم، والفياض، وبشير النجفي) إلى جانب السيد السيستاني في تنفيذ خطوات المشروع، وأصدروا بياناتهم لتأييد موقفه من أجل إعطاء أكبر زخم ممكن للموقف الشيعي، من جانب آخر، هدد إمام جمعة كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي بإعلان الإضراب العام في العراق، فيما انطلقت مظاهرة كبرى في البصرة كخطوة أولى، تلتها مظاهرة أخرى في العاصمة بغداد، إذ بدأت الجماهير بالتدفق للمشاركة فيها منذ ساعات الفجر الأولى.

لذا أسرع المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع الأمريكية في 2004/1/14، للإعلان عن امكانية تعديل اتفاقية (15 تشرين الثاني) ضمن إطارها العام، بما يضمن تمثيلاً أوسع للشعب العراقي، وقامت واشنطن باستدعاء الحاكم الامريكي في العراق (بول بريمر) ليعلن بنفسه في اليوم التالي من واشنطن عن امكانية تعديل اتفاقية (15 تشرين الثاني) استجابة لاعتراضات الشيعة[50].

اشراك الأمم المتحدة في العملية السياسية: أرسل السيد السيستاني بتاريخ 6/ 6/ 2003 رسالة إلى مجلس الأمن يطالبه بعدم إدخال قانون إدارة الدولة المؤقت بأي شكل من الأشكال

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

في قرار مجلس الأمن المزمع إصداره بالشأن العراقي[51]، لأن القانون وضعته سلطة الاحتلال، وإدخاله في قرار مجلس الأمن يعني: (إعطاء الشرعية الدولية له)، وبالتالي يتمسك به بعضهم لإعاقة إقرار دستور دائم للعراق[52].

أوضح السيد السيستاني السبب وراء الطلب من أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر ومركزي في عملية نقل السيادة، وذلك، لأن إن الامم المتحدة، هي التي أقرت الاحتلال، ووفرت له الغطاء الدولي، لذا فهي تتحمل مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي، وهي مطالبة بأداء دور فعال بمساعدة العراقيين في الخروج من محنتهم، والإشراف العام على العملية السياسية إلى حين الوصول إلى الوضع الدائم[53].

تمكنت الضغوطات الشيعية، والتي قام بها الفقهاء ورجاء الدين الشيعة لاسيما السيستاني من تحويل اجتماع مجلس الأمن في نيويورك إلى اجتماع غير عادي، والذي عقد من أجل أن ينظر في الطلب المقدم رسمياً من مجلس الحكم، والمتضمن إرسال وفد من الأمم المتحدة لبحث إمكانية إجراء الانتخابات أو تقديم الصيغة البديلة.

وصلت بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتقصي الحقائق برئاسة الأخضر الإبراهيمي -ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الى العراق- بتاريخ 12/ 2/ 2003 إلى العراق، وقامت أولاً بزيارة السيد السيستاني في النجف للتباحث معه حول إمكانية إجراء الانتخابات، وافق السيد السيستاني على طلب الإبراهيمي بتسليم السيادة إلى جهة غير منتخبة، ولكنه اشترط عليه عدم منح صلاحيات كبيرة لهذه الجهة، والمقصود بها -مجلس الحكم- ، وبعد انتهاء المقابلة صرح الإبراهيمي: (بأن الأمم المتحدة ستكون مسؤولة عن إجراء الانتخابات، وتحديد موعدٍ لها).

أصدر مكتب السيد السيستاني بياناً بشأن التقرير الذي صدر من بعثة الأمم المتحدة، وسجل ملاحظ إيجابية على ما جاء فيه، لاشتماله على العديد من النقاط، التي توافق رؤى المرجعية، وهذا ما جاء بالتقرير[54]:

1. انشاء حكومة مكتملة الأهلية يتوقف على إجراء انتخابات وطنية مباشرة.
2. إن فكرة نظام المجتمعات التي بُنيت عليها اتفاقية (15 تشرين الثاني) ليست عملية، ولا تتمتع بدعم كافٍ من العراقيين، وليست بديلاً عن الانتخابات.
3. إن الحكومة الانتقالية، وبغض النظر عن الآلية التي ستقر لتشكيلها بتاريخ 30 حزيران، ستكون لمدة قصيرة، ويتعين أن تحل محلها في أسرع وقت ممكن حكومة منتخبة ديمقراطياً ومكتملة الأهلية.
4. إمكانية إجراء انتخابات مؤقتة بعد بضعة اشهر، أي بحلول نهاية سنة 2004، أو بعد ذلك بقليل، إذا تم الشروع فوراً بالأعمال التحضيرية لها، على الرغم من أن الفريق الدولي قرر انه لا يمكن إجرائها بحول 30 حزيران.
5. العمل فوراً على انشاء هيأة انتخابية عراقية مستقلة للقيام بهذه المهمة.
6. إن ما قرره الفريق من امكانية اجراء الانتخابات في نهاية سنة 2004، يحظى بأهمية بالغة، ولاسيما مع اقتراح اجرائها لاختيار جمعية وحيدة تناط بها مهمتين هما، الأولى: وضع دستور للبلاد، الثانية: العمل في الوقت نفسه بوصفها الهيأة التشريعية إلى حين إقرار الدستور الدائم.

ما يعني ذلك تقليص المدة التي ستتولى فيها الحكومة غير المنتخبة زمام الأمور في البلد إلى بضعة أشهر فقط، خلافا لما ورد في اتفاق (15 تشرين الثاني) من استمرارها في العمل إلى نهاية سنة 2005[55].

طالب السيد السيستاني بضمانات واضحة، كقرار من مجلس الأمن الدولي، بإجراء الانتخابات ليطمئن الشعب العراقي، بأن الأمر لا يخضع مرة أخرى لمزيد من التسويف والمماطلة، كذلك طالب بأن تكون (الهيأة غير المنتخبة) التي ستسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران إدارة مؤقتة ذات صلاحيات واضحة ومحدودة، تهيأ البلد لإجراء انتخابات نزيهة

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

وحرة، وتدير شؤونه خلال الفترة الانتقالية من دون تمكينها من اتخاذ قرارات مهمة تلزم الحكومة المنبثقة من مجلس منتخب[56].

نجح السيد السيستاني بمنع الاعتراف الدولي بقانون إدارة الدولة المؤقت، لكنه لم يتمكن من دون الحيلولة باعتماده كأساس قانوني للعملية السياسية في العراق، فتم التوقيع على مسودة الدستور، لذلك أصدر مكتب السيد السيستاني بياناً، أوضح فيه: (إن السيد السيستاني لا يعترف بشرعية الدستور المؤقت ما لم تصادق عليه هيأة منتخبة)[57].

المشروع السياسي للأغلبية الشيعية

بعد قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1511) الصادر بتاريخ 16 تشرين الاول 2003، والقاضي بإجراء انتخابات عامة وحرة في العراق في موعد أقصاه 31 كانون الثاني 2005، استجاب العراق لذلك، وكان للمرجعية الدينية دور كبير في وضع الأسس الديمقراطية السليمة، التي يمكن أن تكون حجر أساس لمشروع سياسي يمثل اتفاق الاغلبية الشيعية، والذي يضمن الخطوات التالية[58]:

توحيد الكيان الشيعي: دعا السيد عبدالعزيز الحكيم إلى التحرك على تشكيل تكتل انتخابي واحد يضم جميع مكونات الشعب العراقي المتفقة على رؤى موحدة، وفي خضم هذا الحراك السياسي وضع مكتب السيد السيستاني خارطة طريق للقوى السياسية الملزمة بالمذهب الشيعي، إذ شدت الجماعات السياسية كافة الرحال نحو النجف[59].

وفي أيلول 2004 حضر قادة الاحزاب والتيارات السياسية الشيعية، وبحضور فقهاء الشيعة الكبار (السيد محمد سعيد الحكيم، والشيخ محمد إسحاق الفياض، والشيخ بشير حسين النجفي) اجتماعاً دعا إليه السيد السيستاني، والذي عقد بمنزله في النجف، إذ انتهى بإصدار بيان تدعو فيه القوى السياسية الشيعية وبتأييد من فقهاء الشيعة الكبار ما يأتي[60]:

1. عقد الانتخابات العامة في البلاد.
2. أن لا يتجاوز موعدها كانون الثاني 2005.
3. توسيع المشاركة العامة للعراقيين كافة.

فيما دعا فقهاء الشيعة الكبار بالإجماع إلى تأسيس ائتلاف سياسي يكون مظلة للشيعة جميعاً، فجرى التحرك إلى تأسيس لجنة هدفها توحيد الصف الوطني[61]، مهمتها وضع مبادئ الائتلاف، واختير السيد عبدالعزيز الحكيم محوراً لتأليفه، وبتاريخ 8 كانون الأول 2004 أعلن عن تشكيل (الائتلاف العراقي الموحد)، بوصفه ممثلاً للمشروع السياسي للأغلبية الشيعية في العراق، والذي يتألف من (288) مرشحاً، وعلى أن يكون السيد الحكيم رئيساً له[62].

المشاركة في الانتخابات: ومن أجل ضمان نجاح الانتخابات التي تصب في مشاركة أكبر عدد من الناخبين العراقيين فيها، أصدر فقهاء الشيعة في النجف خلال شهر تشرين الأول 2004 عدداً من الفتاوى الشرعية لحث الجماهير على المشاركة في الانتخابات، وأكدوا فيها: (**أن الواجب الديني يحتم عليهم المشاركة في التصويت**)، وبهذا أصبح من الواجب على مقلديهم، والذين يشكلون غالبية الشيعة في العراق، أن يشاركوا في عملية التصويت، أوجبت هذه الفتاوى على كل شخص له حق التصويت من الرجال والنساء أن يسجل أيضاً في القوائم الانتخابية حسب منطقته[63].

تحقيق النظام الديمقراطي: كان الهدف من دعم العملية السياسية، هو أن يصدر دستور للبلاد يعكس معتقدات غالبية الشعب العراقي ويضمن حقوقهم، ولا يتضمن ما يتناقض مع ثوابت الإسلام ومبادئه، لذلك نرى أن المرحلة المهمة في العملية السياسية هي نجاح خطوات النظام الديمقراطي، ما دعا القوى السياسية الوطنية إلى حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات، ولكثرة أعداد الكيانات السياسية الصغيرة، فأن مكاتب الفقهاء في النجف من خلال وكلائها في المدن العراقية شجعت الناخبين على عدم اختيار الكيانات السياسية التي لا تحقق المشروع السياسي الوطني في المجلس النيابي، فجرت أول ممارسة انتخابية برلمانية في تاريخ العراق المعاصر، وبعد انتهاء

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

الممارسة الانتخابية، تم الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية تمثل (**الوحدة الوطنية**)، بمعنى انها حكومة جامعة تشترك فيها كل مكونات الشعب العراقي[64].

نظرية ولاية الأمة عند السيد السيستاني

إن تنظيرات السيد علي السيستاني في مجال الفكر السياسي تمثل اتجاهاً وسطياً واقعياً بين ولاية الفقيه المطلقة، والتي بسطت يد الفقيه في الشأن العام، وبين الولاية الجزئية، والتي لم تسمح للفقيه إلا بممارسة ما أمره الشرع مباشرة، لكن السيد السيستاني اضطر بعد سنة 2003 إلى اتخاذ منهجاً وسطياً للتعامل مع الملف السياسي في العراق، فمن جانب كان عليه التجاوب مع ضغوط الشارع الشيعي، ومن جانب آخر كان عليه التعامل مع ما يؤمن به من تنظير سياسي فقهي.

يرى السيد السيستاني أن صلاحيات الفقيه هي بشروط ثلاثة، إذ ورد في جواب له على استفتاء بهذا الخصوص: (تثبت الولاية في الأمور العامة التي يتوقف عليها حفظ النظام الاجتماعي، للفقيه العادل المتصدي لإدارة الأمور العامة المقبول عند عامة الناس)[65]، فالأمور الحساسة الكبرى، ووجود فقيه عادل مقبول عند الناس، هي الأمور التي يمكن للفقيه أن يتدخل بموجبها في الشأن العام، فلا مبادرة إذن من الفقيه ابتداءً، ولا إلزام على الناس في اتباع الفقيه، إلا من ارتضى على نفسه الالتزام برأي الفقيه.

ويؤكد السيد السيستاني بما نصه: (**إن الحكومة إنما تستمد شرعيتها في غير النظم الاستبدادية وما ماثلها من الشعب، وليس هناك من يمنحها الشرعية غيره، وتتمثل إرادة الشعب في نتيجة الاقتراع السري العام إذا أجري بصورة عادلة ونزيهة**)[66]، وهذا الموقف الفكري والسياسي هو موقف المدرسة الفقهية التي يمثلها السيستاني، المؤمنة بولاية الأمة على نفسها، إذ أن شرعية الحكم والدولة مستمدة من سلطة الشعب.

وفي خضم تسارع الأحداث السياسية في العراق ما بعد سنة 2003، كان السيد السيستاني يؤكد على ضرورة أن تشتمل عملية دعم بناء الدولة لاسيما سيادة العراقيين على بلدهم سيادة كاملة غير منقوصة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، رافضاً كل أشكال الهيمنة الخارجية والطائفية، مشيراً إلى إمكانية تجاوز المحاصصة العرقية والمذهبية من خلال الرجوع إلى صناديق الاقتراع، أما في الجانب الآخر، تطورت ممارسات السيد السيستاني العملية لنظريته الفقهية، وشملت تفاصيل دقيقة في شؤون المجتمع والساحة السياسية، كفتواه التاريخية بـ(**الجهاد الكفائي**)[67]، التي صدرت في 13/ حزيران/ 2014 ضد المجاميع الارهابية -داعش-[68].

وعلى الرغم من؛ أن السيد السيستاني لم يذكر مفهوم الدولة المدنية في أي من خطاباته، فإن سياق مواقفه وتنظيراته تدل على أن شكل الدولة الشيعية لديه تكون أقرب كثيراً من مفهوم (**الدولة المدنية**) القائمة على حاكمية الفرد لاسيما في الشؤون العامة، والتي لا يتوقف عليها تدخل الفقيه مباشرةً في الحياة السياسية والشؤون الخاصة بالأفراد، وبذلك حسم السيد السيستاني الأمر لصالح المواطن وخياراته ضمن سياقات الدولة الدستورية[69].

فيما أدى السيد السيستاني دوراً كبيراً بتحديد مسار الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي التي اندلعت في العراق مطلع خريف 2019، بعدما خرجت الجماهير مطالبةً بالخلاص من تبعات الفساد والمحاصصة وغياب العدالة الاجتماعية بسبب فشل القوى الحاكمة من مختلف المكونات في إدارة الدولة، واختصرت التظاهرات على بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية (الشيعية) فقط إلا غيرها.

إذ انطلقت في الأول من تشرين الأول تظاهرات رفعت شعار: (الشعب يريد إسقاط النظام)، ثم توقفت وعادت مرة أخرى، وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول رفع المتظاهرون فيها شعار: (نازل أخذ حقي)، ونتيجة للاصطدامات المسلحة التي

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

وقعت في محافظات (ذي قار وميسان وكربلاء والنجف وبغداد)، أفرزت التظاهرات تطوراً جديداً من منهجها الأيديولوجي، لاسيما بعدما رفع المتظاهرون شعار: (نريد وطن)، والذي كان مقبولاً في ظاهره، ولكنه كان يضمر موقف متشدد موجه ضد الإسلام الشيعي تحديداً.

بموازاة ذلك فرض السيد السيستاني نفسه المرتكز الأساس في المشهد السياسي بإطار الاحتجاجات منذ الأيام الأولى لانطلاقتها، وذلك بإعلان موقفه من خلال خطب الجمعة التي تصدر من على منبر مرقد الإمام الحسين (عليه السلام) في كربلاء، قائلاً: **(وليس لها إلاّ النصح والارشاد)**[70] ويقصد بذلك دور المرجعية الدينية لاسيما السيد السيستاني نفسه، لكنه أعطى للشعب حقه الطبيعي كما يراه على وفق منهجه الفقهي السياسي بأنه: **(مصدر السلطات ومنه تستمد شرعيتها)**[71]، ويقصد بأن الحكومة القائمة تستند في شرعيتها إلى صناديق الاقتراع ورأي الاغلبية الشعبية، أي انه بدأ بطرح (نظرية ولاية الأمة) من دون أن يسمي ذلك بشكل واضح، ما جعل الكثير من العراقيين يشاركون في الاحتجاجات تحت غطاء شرعي داعم للإصلاح، وبشعار: (سلمية لا تخريبية)[72].

ما يعني إن تشخيص السيد السيستاني كان دقيقاً لمجريات الأحداث، الدال على وجود جهات معينة تسعى لاستغلال الاحتجاجات من أجل تحولها إلى عمليات للتخريب والقتل والحرق وتعطيل المؤسسات العامة والخاصة، ما جعله يتدخل ومن خلال بيانات عديدة داعياً إلى: (عدم الانجرار إلى أعمال العنف والفوضى والتخريب)[73]، وموجهاً خطاباً إلى المتظاهرين السلميين ايضاً: (بأن لا يسمحوا للمخربين بأن يتقمصوا هذا العنوان)[74].

وعلى الرغم من قيام السيد السيستاني بتحديد معالم مسار الاحتجاجات في العراق، وبوصفها (**معركة الاصلاح**)[75]، فإنه في الوقت نفسه حذر: (من الذين يتربصون بالبلد ويسعون لاستغلال الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح لتحقيق أهداف معينة تنال من المصالح العليا للشعب العراقي ولا تنسجم مع قيمه الاصيلة)[76]، مشيراً لوجود مخطط لتدمير البلاد، فجاء تحذيره صريحاً: (العمل على منع إراقة المزيد من الدماء، وعدم السماح أبداً بانزلاق البلد إلى مهاوي الاقتتال الداخلي)[77].

وحذر السيد السيستاني أيضاً الجهات الخارجية كافة من مغبة التدخل في الشأن الداخلي للعراق، بخطاب واضح: (أنّ التدخلات الخارجية المتقابلة تنذر بمخاطر كبيرة، بتحويل البلد إلى ساحة للصراع وتصفية الحسابات بين قوى دولية واقليمية)، وبذلك بين الأثر السلبي لتدخل القوى الدولية والإقليمية، التي تسعى ومن خلال أدواتها الداخلية إلى تحويل البلد ساحةً للصراعات وتصفية الحسابات.

لذلك أصر السيد السيستاني بضرورة: (الإسراع في إقرار قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية)[78]، وهذا الأمر بحد ذاته يعد خطوة باتجاه تقويم وتصويب المسار الصحيح لأن تكون خيارات الأمة سليمة مستقبلاً، وأردف أيضاً المطالبة وبشدة على: (إقرار قانون جديد للمفوضية التي يعهد اليها بالإشراف على إجراء الانتخابات)[79]، وهذا الأمر يعد الخطوة الأخرى الأكثر نضوجاً في تصويب المسار، ولأهمية مجلس المفوضية، وأبعاده عن هيمنة الأحزاب السياسية المتنفذة، دعا إلى: (تشكيل مفوضية مستقلة لإجرائها، ووضع آلية مراقبة فاعلة على جميع مراحل عملها تسمح باستعادة الثقة بالعملية الانتخابية)[80]، وبذلك حدد ثلاث خطوات مهمة وضرورية من أجل أن يكون البناء الديمقراطي في العراق سليماً من كل الممارسات التي تقوض سلطة الأمة.

خلاصة البحث

بعد تمكن الشيعة من الوصول للحكم سنة 2003 في العراق، انطلقت مرحلة تاريخية مهمة لدعم أسس بناء الدولة العراقية، وتعد هذه المرحلة الاكثر تأثيراً في المنطقة الشرق

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

الأوسط بخاصة، والعالم بعامة، لما أحدثته في تغيرات سياسية وفكرية وثقافية في بنية النظام السياسي للدولة.

منذ الأيام الأولى للاحتلال الامريكي للعراق أدت المرجعية الدينية دوراً اساسياً في مواجهة المشروع الأمريكي في العراق، وكان من ابرز تلك الشخصيات، المرجع الشيعي السيد علي السيستاني الذي اصدر بيانات عديدة ملزمة للمحافظة على البناء المجتمع من الانهيار عقب غياب سلطة القانون، واختفاء دور مؤسسات الدولة.

وفي الوقت ذاته؛ أدى السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية دوراً واضحاً في تحديد معالم دعم بناء الدولة العراقية الجديدة بعد تغيير نظام صدام سنة 2003، وإرساء أسس النظام السياسي في العراق، فضلاً عن دور فقهاء الشيعة الآخرين في النجف، والذين كان لهم دور مساند للتيارات السياسية المتصدية.

وبما إن السيد محمد باقر الحكيم استشهد في شهر آب 2003، إلا أنه أعلن من خلال (14) خطبة ألقاها في مرقد الإمام علي (عليه السلام) عن مشروع سياسي متكامل، استطاع السيد الحكيم أن يكون فعلاً (قائد المرحلة) لأنه مارس مقاومة الاحتلال الأمريكي بمشروعين؛ الاول: مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة ونظامها السياسي، الثاني: هو إعلان المقاومة السياسية.

أما مشروع السيد السيستاني فأنه تضمن خطوات مهمة منها؛ التعبئة الجماهيرية والتحرك الشعبي كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية التي أتخذها كانت، هي دعوته إلى اشتراك الأمم المتحدة في دعم العملية السياسية في العراق ونجح في ذلك، إذ استطاع بذلك تحقيق هدفين؛ الأول: كتابة الدستور بإيادي عراقية، والثاني: إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

إذ كانت للأغلبية السياسية الشيعية مشروعها في توحيد الكيان الشيعي في ائتلاف الانتخابي سمي (الائتلاف العراقي الموحد)، واختير السيد عبدالعزيز الحكيم رئيساً له، إذ عمل الشيعة على توسيع مشاركة العراقيين في أول انتخابات أجريت في شهر كانون الثاني سنة 2005.

وفيها بدء السيد السيستاني، ومن خلال خطب الجمعة، التي كانت تلقى في مرقد الإمام الحسين (عليه السلام) بكربلاء على مدى السنوات (2003-2020) بطرح رؤى سياسية تمثل اتجاهاً واقعياً بين نظريتي (ولاية الفقيه المطلقة، والولاية الجزئية)، وهذا المنهج الوسطي يمكن أن يطلق عليه في الفكر السياسي (نظرية ولاية الأمة).

الهوامش

1 موقع السيد السيستاني رابط الجواب /https://www.sistani.org/arabic/archive/26342

2 المصدر نفسه، رابط الجواب /https://www.sistani.org/arabic/archive/26342

3 نقاش، التطلع إلى السلطة، ص7.

4 خوان كول، آيات الله، ص36.

5 نجوى صالح، المرجعية الدينية، ص217.

6 المصدر نفسه، ص218.

7 أسعد الحلفي، السيد السيستاني روح العراق، https://iraq.shafaqna.com/AR/24327

8 هو السيد محمد سعيد نجل السيد محمد علي بن السيد أحمد بن السيد محسن بن السيد أحمد بن السيد محمود بن السيد إبراهيم (الطبيب) بن الأمير السيد علي الحكيم ابن الأمير السيد مراد الطباطبائي، ولد في مدينة النجف، في الثامن من شهر ذي القعدة الحرام سنة 1354هـ الموافق 1936م، ويعد اليوم أحد الفقهاء الأربعة الكبار في حوزة النجف الدينية. للمزيد يراجع: عمار ياسر العامري، المكانة العلمية لحوزة النجف الاشرف، ص127.

9 خوان كول، المصدر السابق، ص65.

10 هو الشيخ محمد إسحاق بن محمد رضا الفياض ولد سنة 1930م، في قرية (صوبة) إحدى قرى محافظة (غزني) وسط أفغانستان الواقعة جنوب العاصمة كابل، ويعد اليوم أحد الفقهاء الأربعة الكبار ومن اساتذة

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

الحوزة العلمية في النجف. للمزيد يراجع: عمار ياسر العامري، المكانة العلمية لحوزة النجف الاشرف، ص132.

11 المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

12 محمد باقر الحكيم، خطاب متلفز بتاريخ 15/ 5/ 2003.

13 هو السيد عبد العزيز الحكيم نجل المرجع الاعلى للشيعة آنذاك السيد محسن الحكيم، ولد في النجف سنة 1950م، أحد أبرز قادة الشيعة في العراق بعد سنة 2003، تلقى تعليما دينياً شيعياً في القانون والفقه الإسلامي بالحوزات العلمية في مدينتي النجف وقم الإيرانية، تعاظم دوره السياسي بعد توليه زعامة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، ورئاسة للائتلاف العراقي الموحد، توفي في أحد مستشفيات طهران في 26 أغسطس/آب 2009. للمزيد يراجع نبيل الحيدري، السيد عبدالعزيز الحكيم، ص27.

14 خوان كول، المصدر السابق، ص65.

15 فراس مكية، قصة الانتخابات، ص23.

16 نجوى صالح، المصدر السابق، ص225.

17 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط الجواب /https://www.sistani.org/arabic/archive/242

18 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط الفتوى /https://www.sistani.org/arabic/statement/1473

19 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط السيرة الذاتية /https://www.sistani.org/arabic/data/1

20 المصدر نفسه.

21 نقاش، التطلع إلى السلطة، المصدر السابق، ص8.

22 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، /https://www.sistani.org/arabic/qa/0755.

23 فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، ص481.

24 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط الجواب /https://www.sistani.org/arabic/archive/248

25 نجوى صالح، المصدر السابق، ص244.

26 موقع السيد السيستاني، رابط الجواب /https://www.sistani.org/arabic/archive/26342

27 نجوى صالح، المصدر السابق، ص247.

28 فالح عبدالجبار، المصدر السابق، ص126.

29 منذر الحكيم، حياة وسيرة، ص16.

30 صلاح الخرسان، حزب الدعوة، ص81.

3131 حينما وصل عبد الكريم قاسم الى حكم العراق سنة 1958م، أصدر مجموعة من القوانين التي تخالف الشرع الإسلامي، وفي ظل هذه الظروف نهض مجموعة من علماء ورجال الدين في النجف، وتصدوا لنقد أفكار المؤيدة لقاسم، -سيما الشيوعيين والقوميين-، ولبيان الفكر الإسلامي الأصيل، فجمعتهم هذه المؤسسة وهي (جماعة العلماء)، وكان هذا سنة 1960م. وكان المؤسس الأصلي لهذه الجماعة السيد محسن الحكيم مرجع الشيعة حينذاك. للمزيد يراجع: حيدر نزار، المرجعية الدينية في النجف، ص130.

32 منذر الحكيم، حياة وسيرة، المصدر السابق، ص122.

33 محمد المياحي، الدولة العصرية، ص67.

34 مصطفى الموسوي، الفكر السياسي للسيد الحكيم، ص171.

35 هادي عبدالحسن، الفكر السياسي للحكيم في ضوء كتابه الحكم الإسلامي، ص7.

36 مصطفى الموسوي، المصدر السابق، ص155.

37 محمد المياحي، المصدر السابق، ص68.

38 البقرة: 30.

39 هادي عبدالحسن، المصدر السابق، ص8.

40 المصدر نفسه، ص9.

41 منذر الحكيم، سيرة وحياة، ص299.

42 دائرة التوجيه، مجددون، ص44.

43 محمد باقر الحكيم، الخطب الأربع عشرة، ص83.

44 المصدر نفسه، ص83.

45 مؤسسة تراث الحكيم، ابحاث، ص336.

46 محمد باقر الحكيم، الجماعة الصالحة، ص291.

47 محمد باقر الحكيم، الخطب الاربع عشر، المصدر السابق، ص249.

48 مؤسسة تراث الحكيم، دموع قلم، ص207.

49 صحيفة الصباح (بغداد)، العدد 165، بتاريخ 14/ 1/ 2004.

50 فراس مكية، المصدر السابق، ص63.

51 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط الرسالة، /https://www.sistani.org/arabic/statement/1479

52 محمد الحيدري، أحداث العراق، ج1، ص116.

53 نجوى صالح، المصدر السابق، ص229.

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

54 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط التقرير https://www.sistani.org/arabic/statement/1473/

55 نجوى صالح، المصدر السابق، ص231.

56 المصدر نفسه، ص232.

57 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط البيان https://www.sistani.org/arabic/statement/1476/

58 صحيفة الاستقامة، بغداد، العدد46، ص1.

59 عبد الأمير علاوي، احتلال العراق، ص77.

60 المصدر نفسه، ص510.

61 صدر الدين القبانجي، الحوزة العلمية، ص33.

62 نبيل العلوي، عبدالعزيز الحكيم، ص176.

63 نجوى صالح، المصدر السابق، ص232.

64 صحيفة القبس، الكويت، بتاريخ 25 ديسمبر 2005، للمزيد: https://alqabas.com/article/

65 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، https://www.sistani.org/arabic/qa/0755/

66 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابطة الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26359/

67 عمار العامري، الأبعاد السياسية، ص32.

68 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/24918/

69 منير الخباز، السيد السيستاني يدعو إلى التركيز على الدولة المدنية في العراق، 21 نيسان 2018 https://iraq.shafaqna.com/AR/112729/

70 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابطة الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26361/

71 موقع السيد السيستاني، المصدر نفسه، رابطة الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26370/

72 صحيفة الصباح، بغداد، بتاريخ 22 تشرين الثاني، 2019، للمزيد: https://alsabaah.iq/16889

73 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26365/

74 المصدر نفسه.

75 موقع السيد السيستاني، المصدر نفسه، رابط الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26366/

76 موقع السيد السيستاني، المصدر نفسه، رابط الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26365/

77 موقع السيد السيستاني، المصدر نفسه، رابط الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26354/

78 موقع السيد السيستاني، المصدر نفسه، رابط الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26359/

79 صحيفة الصباح، بغداد، المصدر السابق، بتاريخ 15 تشرين الثاني 2019، للمزيد: https://alsabaah.iq/16471/

80 موقع السيد السيستاني، المصدر السابق، رابط الخطبة https://www.sistani.org/arabic/archive/26370/

المصادر

- **القران الكريم**

1. ابراهيم، فؤاد، الفقيه والدولة، دار المرتضى، ط1، بيروت-2021.
2. اسعد الحلفي، السيد السيستاني روح العراق، https://iraq.shafaqna.com/AR/24327
3. الجواد، نجوى صالح، المرجعية الدينية والعراق الجديد، ط1، بغداد-2010.
4. الحكيم، محمد باقر، الاربع عشر منهج ورؤى، انتشارات الامام الحسين، ط1، النجف-2004.
5. الحكيم، محمد باقر، الجماعة الصالحة في بناء الجماعة الصالحة، مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت، ط2، 1425 هـ.ق.
6. الحكيم، منذر، قبسات من حياة وسيرة شهيد المحراب، اللجنة العليا لإحياء ذكرى شهيد المحراب، ط1، 2006.
7. الحيدري، محمد، احداث العراق، ج1، دار العدالة للطباعة، ط1، بغداد-2007.
8. الخرسان، صلاح، حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، ط1، الكويت-1999.

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

9. دائرة التوجيه، مجددون، نشرة محدودة التداول، دار العدالة للطباعة والنشر، ط1، بغداد-2012.

10. السيد سلمان، نزار حيدر، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من 1958-1968، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-2010.

11. صحيفة الصباح، بغداد، المصدر السابق، بتاريخ 15 تشرين الثاني 2019، للمزيد: https://alsabaah.iq/16471/

12. صحيفة القبس، الكويت، بتاريخ 25 ديسمبر 2005، للمزيد: https://alqabas.com/article/

13. العامري، عمار ياسر، الابعاد السياسية والاجتماعية لفتوى الجهاد الكفائي، دار الرافد للطباعة، ط2، قم-2019.

14. العامري، عمار ياسر، المكانة العلمية لحوزة النجف الاشرف، دار الرافد للطباعة، ط1، قم-2019.

15. عبدالحسن، هادي، الفكر السياسي للحكيم في ضوء كتابه الحكم الاسلامي، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، ط1، النجف-2008.

16. علاوي، عبد الأمير، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الترجمة: عطا عبدالوهاب، ط1، بيروت-2009.

17. العلوي، نبيل، السيد عبدالعزيز الحكيم ودوره السياسي في العراق، تحقيق: وسن سعيد الكرعاوي، ط1، دار التعارف للمطبوعات، بيروت-2017..

18. القبانجي، صدر الدين، الحوزة العلمية في المعترك الثقافي والسياسي، مؤسسة احياء التراث الشيعي، ط1، النجف-1438هـ.

19. كول، خوان، آيات الله والديمقراطية في العراق، ترجمة: نهار محمد نوري، ط1، دار الرافدين، بيروت-2019.

20. مكية، فراس طارق، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق 2003-2005، دار المؤرخ العربي، ط1، بيروت-2015.

21. منير الخباز، السيد السيستاني يدعو إلى التركيز على الدولة المدنية في العراق، 21 نيسان 2018 /https://iraq.shafaqna.com/AR/112729

22. مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، ابحاث المؤتمر الاول، الرائد للطباعة والتصميم، ط1، النجف-2006.

23. مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، دموع قلم، ج1، مؤسسة النهرين، ط1، 1426هـ.

24. الموسوي، مصطفى، الفكر السياسي للسيد محمد باقر الحكيم، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، ط1، النجف-2008.

25. موقع السيد السيستاني رابط الجواب /https://www.sistani.org/arabic/archive/26342

26. المياحي، محمد، الدولة العصرية في فكر محمد باقر الحكيم، دار التعارف للمطبوعات، ط1، بيروت-2014.

27. نقاش، اسحاق، التطلع الى السلطة، ترجمة: مختار الاسدي، ط1، بيروت-2012.

28. صحيفة الصباح (بغداد)، العدد 165، بتاريخ 14/ 1/ 2004.

Abstract :

In the night the Americans' occupied Iraq on the night of April 9, 2003, and the accompanying demolition of the statue of the tyrant Saddam Hussein in Al-Firdaws Square in central Baghdad, the collapse of state institutions and the absence of the rule of law, which called national leaders, especially Shiites, to seek to establish the supplication of the new Iraqi state, and this case It needs a clear political vision on which the state will be based. Sistani's office in Najaf issued a statement on April 15, 2003 about the situation in Iraq, urging believers who are able to take the initiative to protect people's lives and property.

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149

When Mr. Muhammad Baqir al-Hakim returned to Iraq after twenty-three years spent in exile, on 5/10/2003, he was the first to call for the acceleration of the establishment of an independent Iraqi national system of government, as Mr. Al-Hakim worked to confront two basic projects in Iraq, the first: a project. Preserving the political and legal existence of the former Iraqi state, its political system, and its ruling elite, and the second project: the American occupation project and its political, cultural, social and economic tools, in return Al-Hakim proposed two alternative projects, the first: the project to build the Iraqi state, its political system and constitution, and the second project: the project of resisting the American occupation in all Means, except that he did not recommend armed resistance at that stage.

After that, Sistani took important steps to ensure the success of the political project that he proposed, including The mass mobilization and popular movement, and the participation of the United Nations in the political process, while the Shiite leaderships had a role in laying the foundations of sound democracy, which could be the cornerstone of a political project that represents the agreement of the Shiite majority, and the Shiite jurists asserted: (That the religious duty obliges them to participate in the vote), The first parliamentary electoral practice in the contemporary history of Iraq exploded, and after the end of the electoral practice, the formation of a government representing a national coalition.

DOI:10.52113/uj05/022-15/129-149